المجلة التاريخية الجزائرية
ISSN: 2572-0023 / EISSN: 2716-9065
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/664
المجلد:09، العدد:02 (2025)، ص213-234

العلاقات الجزائرية–السويدية: بين حماية الملاحة التجارية السويدية والحضور البحري الجزائري في البحر المتوسط (1661–1729)

Algerian–Swedish Relations: Between the Protection of Swedish Maritime Trade and the Algerian Naval Presence in the Mediterranean (1661–1729)

عبد القادر فكاير
جامعة خميس مليانة (الجزائر)
fkairaek@yahoo.fr

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2025/09/24
تاريخ القبول:
2025/11/04

الكلمات المفتاحية:
- ✓ الجزائر
- ✓ السويد
- ✓ البحر المتوسط
- ✓ معاهدة

الملخص:

يعالج هذا البحث العلاقات بين السويد وإيالة الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1661 و1729، وذلك من خلال تحليل مظاهر الصدام البحري والتفاوض الدبلوماسي بين الطرفين. ينطلق البحث من محاولة فهم كيفية اصطدام دولة من شمال أوربا وهي السويد، الساعية إلى تأمين تجارتها في البحر المتوسط عبر التوسع البحري والمؤسسات الحمائية، بسلطة بحرية راسخة مثل الجزائر، التي مارست نفوذًا فعّالًا على الملاحة في غرب ووسط المتوسط. أما عن النتائج المتوصل إليها، خلصت الدراسة إلى أنّ هذه المرحلة شهدت انتقال العلاقات من المواجهة العسكرية وأسر البحارة السويديين إلى صياغة إطار دبلوماسي وقانوني منظم تُوّج بمعاهدة سلام سنة 1729. وبموجب هذه المعاهدة اعترفت السويد بالسيادة البحرية الجزائرية مقابل ضمان حرية مرور سفنها، والالتزام بدفع جزية سنوية، وتبادل الأسرى، كما أُسّس لأول تمثيل قنصلي سويدي في مدينة الجزائر لرعاية شؤون البحارة والتجار والتنسيق مع السلطات المحلية. وبهذا شكّلت هذه الفترة لحظة مفصلية أسست لعلاقات سويدية–جزائرية قائمة على التفاوض والتسوية بدلًا من الصدام المباشر.

Article info

Received:
24/09/2025
Accepted:
04/11/2025

Key words:
- ✓ Algeria
- ✓ Sweden
- ✓ Mediterranean Sea
- ✓ treaty

Abstract:

This research examines the relations between Sweden and the Regency of Algiers between (1661-1729), focusing on naval conflicts and diplomatic negotiations between the two powers. It seeks to understand how a Northern European state like Sweden, striving to secure its Mediterranean trade through maritime expansion and protective institutions, came into confrontation with Algiers, a firmly established naval power that exerted effective influence over navigation in the western and central Mediterranean. The study concludes that during this period, relations shifted from military clashes and the captivity of Swedish sailors to the establishment of a structured diplomatic and legal framework, culminating in the Peace Treaty of 1729. By this treaty, Sweden recognized Algerian maritime sovereignty in exchange for free passage of its ships, the obligation to pay an annual tribute, and the exchange of captives, while also establishing its first consular representation in Algiers to manage the affairs of sailors and merchants and to liaise with local authorities. This marked a turning point that shifted Swedish–Algerian relations from confrontation to negotiation and peace.

مقدمة

شهد البحر الأبيض المتوسط خلال العصر الحديث المبكر تحولات كبرى في موازين القوى البحرية، نتيجة تزايد انخراط القوى الأوروبية الشمالية في النشاط التجاري والملاحي داخل هذه المنطقة الحيوية. وفي هذا السياق، برزت مملكة السويد كقوة بحرية وتجارية صاعدة خلال القرن السابع عشر، ساعية إلى تأمين طرق تجارتها في جنوب أوروبا والبحر المتوسط عبر التوسع البحري وتأسيس مؤسسات مكلّفة بحماية الملاحة. غير أن هذا التوجه اصطدم بالنفوذ البحري لإيالة الجزائر، التي شكّلت قوة راسخة في المتوسط بفضل أسطولها النشط وسيطرتها الفعلية على جزء واسع من طرق الملاحة. وقد انعكست هذه المواجهة في سلسلة من الاحتكاكات، شملت اعتراض السفن السويدية وأسر البحارة، تلتها مساعٍ دبلوماسية متكررة بحثًا عن تسوية توازن بين مصالح الطرفين. تنبع إشكالية البحث من التساؤل حول الكيفية التي تداخلت بها الطموحات البحرية السويدية مع الحضور البحري الجزائري في صياغة طبيعة العلاقات بين الجانبين ما بين 1661 و1729م، وهل اتخذت هذه العلاقات طابع الصدام البحري المستمر، أم أنها أفضت تدريجيًا إلى بلورة إطار تفاوضي ودبلوماسي منظم. وينطلق المقال من فرضية أنّ هذه الحقبة تمثل مرحلة انتقالية حاسمة، انتقلت فيها العلاقة من منطق القوة والمواجهة إلى منطق التفاوض والتسوية، بما يعكس دينامية البحر المتوسط كفضاء للتنافس والتقاطع بين قوى أوروبية ناشئة وقوة متوسطية راسخة. يهدف هذا البحث إلى تحليل طبيعة العلاقات الجزائرية–السويدية خلال هذه الفترة عبر إبراز السياق السياسي والعسكري الذي وجّه السياسة البحرية السويدية، ورصد مظاهر الاحتكاك والمواجهات البحرية مع الأسطول الجزائري وما ترتب عنها من خسائر وأسر، ثم دراسة الوسائل التي اعتمدتها السويد لحماية ملاحتها، وفي مقدمتها نظام القوافل البحرية. كما يسعى إلى تسليط الضوء على قضية الأسرى السويديين في الجزائر والجهود المبذولة لفك أسرهم، قبل أن يُختتم بقراءة في معاهدة السلام المبرمة سنة 1729م، باعتبارها لحظة مفصلية أنهت مرحلة الصراع المباشر وافتتحت طورًا جديدًا من التمثيل الدبلوماسي والتبادل التجاري بين البلدين.

1. نبذة تاريخية عن السويد خلال العصر الحديث

يرجع أصل اسم "**السويد**" إلى تسمية شعب Suiones الإسكندنافي القديم، الذي ورد ذكره في كتاب Germania لتاسيتوس (Tacitus) في القرن الأول الميلادي، حيث وُصفوا بأنهم شعب بحّار قوي (Tacitus,1916, p.22).تطوّر الاسم في اللغات الجرمانية القديمة مثل Sweonas وفي اللغة السويدية القديمة Svear، ليُصبح لاحقًا Sverige، أي "**مملكة السفير**"، ثم Suecia في الوثائق اللاتينية، ومنها انتقلت إلى اللغات الأوروبية الحديث. (Hellquist, 1922, p. 915) ; (De Vries, 1977, p. 568).

دخلت السويد العصور الوسطى حوالي سنة 1000م مع اعتناق المسيحية على يد أولوف سكوتكونونغ (Olof Skötkonung)، وتثبيت الأسقفية في أوبسالا (Uppsala) خلال عهد الملك كارل سفيركيرسون (Karl Sverkersson) (Line, 2007, p. 93). برز خلال القرن الثالث عشر بيرغر يارل (Birger Jarl)

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

كوصي على العرش، وأسهم مرسوم ألسنو ستادغا (Alsnö stadga) سنة 1280م في إرساء نظام إقطاعي وطبقي على النمط الأوروبي (Kent, 2008, p. 25).

توحّدت السويد مع النرويج سنة 1319م تحت حكم الطفل ماغنوس إريكسون (Magnus Eriksson)، الذي أنشأ أول برلمان سويدي سنة 1359م بمشاركة كل الطبقات (Grimberg,1935, pp.75–90). وفي عام 1397م، تشكّل اتحاد كالمار (Kalmarunionen) الذي جمع ممالك الدانمارك والنرويج والسويد تحت تاجٍ واحد، بقيادة الملكة الدانماركية مارغريت(Margarete I). لكنه انهار بعد نزاعات مع الدنمارك، أبرزها "**حمام الدم في ستوكهولم**" سنة 1520م، الذي مهّد لثورة غوستاف فاسا (Gustav Vasa)، الذي استعاد الحكم واعتلى العرش في 6 جوان 1523 (Lönnroth, 1992, pp. 132–140; Champigny, 1776, pp. 1–3).

قام الملك غوستاف فاسا (Gustav Vasa)، الذي حكم السويد بين عامي 1523و1560م، بإصلاحات جذرية شملت مجالات السياسة والدين والاقتصاد والإدارة، أسست لقيام الدولة القومية الحديثة. فقد استغل انتشار الأفكار البروتستانتية المتأثرة بتعاليم مارتن لوثر (Martin Luther)، التي حملها إلى السويد دعاة ومصلحون مثل الأخوين أولاوس بيتري (Olaus Petri) ولورنتيوس بيتري (Laurentius Petri)، ليعلن في مجلس الطبقات بفيستروس (Västerås) سنة 1527م فصل الكنيسة السويدية عن الكرسي البابوي وجعلها خاضعة للدولة، مما أتاح له مصادرة ممتلكاتها وتعزيز سلطته عبر كسب ولاء النبلاء (Kent, 2008, pp. 52–53). كما جعل الملكية وراثية سنة 1544، وأمر بترجمة الكتاب المقدس إلى السويدية، وأجرى إصلاحات مالية في 1538و1558م، وأنشأ جيشًا وطنيًا دائمًا وبيروقراطية فعّالة، مما جعل حكمه نقطة تحول حاسمة في تاريخ السويد الحديث (Watson, 1889, p. 118 ff.).

منذ القرن السادس عشر، انخرطت السويد في سلسلة من الحروب بهدف فرض سيطرتها على بحر البلطيق، الذي كان شريانًا حيويًا للتجارة. بدأت هذه الحروب بحرب حدودية مع روسيا بين 1556–1557م، وانتهت بمعاهدة موسكو في مارس 1557م التي مدّدت الهدنة وأقرت بمبدأ العودة إلى معاهدة نوتيبورغ لعام 1323م لتحديد الحدود (Bain, 1905, pp. 55–56 ; Похлёбкин, 1995). ثم دخلت السويد في الحرب الشمالية السبع سنوات (1563–1570م) المعروفة في المصادر الدانماركية باسم Nordiske Syvårskrig ضد الدنمارك ولوبيك وبولندا، تخللتها معارك مهمة مثل استيلاء الدنمارك على Älvsborg والسويد على Trondheim وVarberg، إضافة إلى انتصارات بحرية تحت قيادة كلاس هورن (Frost, 2000, p. 29). انتهى النزاع دون تغييرات تُذكر بمعاهدة شتيتين (Stettin) سنة 1570م. تجدّد القتال مع روسيا سنة 1590م بسبب الخلافات الحدودية، وأسفر عن معارك شرسة في نوفغورود(Novgorod) وكاريليا (Karelia)، وانتهى الأمر بمعاهدة تيازينا (Teusina) 1595م، التي منحت روسيا بعض الأراضي مقابل

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

اعترافها بسيطرة السويد على مناطق كبرى في لابلاند (Kirby, 1990, pp.119–120). وفي القرن السابع عشر، بلغت السويد ذروتها كقوة كبرى خلال عصر الإمبراطورية السويدية (Stormaktstiden). لعبت دورًا بارزًا في حرب الثلاثين عامًا، بقيادة غوستاف الثاني أدولف (Gustav II Adolf) الذي قُتل في معركة لوتزن (Lützen) في 16 نوفمبر 1632م. ثم قاد كارل العاشر غوستاف (Karl X Gustav) حملات جديدة ضد بولندا والدنمارك خلال حرب الشمال الأولى (1655–1660م)، ما عزز النفوذ السويدي في البلطيق. وفي عهد كارل الحادي عشر (Karl XI)، شهدت البلاد إصلاحات داخلية شاملة عززت الدولة المركزية وأمّمت ممتلكات النبلاء. غير أن هذا النفوذ تراجع بشكل كبير إثر هزيمة كارل الثاني عشر (Karl XII) في معركة Poltava ضد روسيا سنة 1709م، ضمن حرب الشمال الكبرى (1700–1721م)، ما أنهى عمليًا الهيمنة السويدية في شمال أوروبا.(Lockhart, 2004, p. 22 ff.)

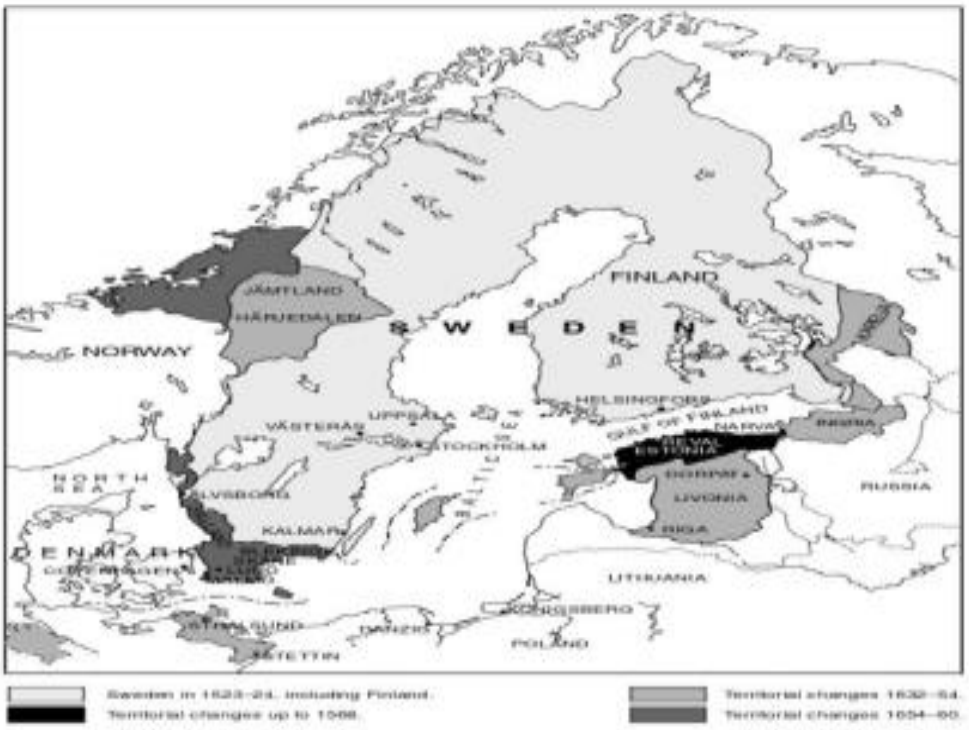

خريطة الإمبراطورية السويدية خلال القرن السابع عشر
المصدر:.Lockhart, p.10

وخلال القرن الثامن عشر شهدت السويد تحولات عميقة بدأت بانهيار مكانتها كقوة عظمى بعد حرب الشمال الكبرى (1700–1721) وبدء عصر الحرية (1719–1772)، حيث هيمن البرلمان على الحكم وتناوب حزبا القبعات والقبعات الصغيرة على السلطة(Roberts, 1986,p. 37) . أنهى غوستاف الثالث هذا

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

العهد بـ ثورة 1772م، وأعاد الحكم الملكي المطلق، لكن اغتياله عام 1792م أدخل البلاد في اضطرابات انتهت بـ انقلاب 1809م ودستور جديد حدّ من سلطات الملك. اعتلى كارل الثالث عشر العرش (Cronholm, 1902, pp. 214–223). ثم خَلَفه الفرنسي جان باتيست برنادوت باسم كارل الرابع عشر يوهان، الذي عقد تحالفات مع الحلفاء ضد نابليون وضمّ النرويج إلى السويد بمعاهدة كيل (1814). (Bain, 1905, pp. 393–396) استمر الاتحاد حتى 1905م.

2. النشاط البحري السويدي في جنوب أوروبا والبحر الأبيض المتوسط

بدأت الملاحة السويدية نحو شبه الجزيرة الإيبيرية، ولا سيما البرتغال، في وقت مبكر من القرن السادس عشر، مدفوعة بالحاجة إلى استيراد الملح الذي كان يُعد مادة استراتيجية لحفظ الأغذية في المناخات الشمالية الباردة. غير أن النشاط السويدي في البحر المتوسط لم يتبلور بشكل منتظم إلا خلال القرن الثامن عشر، كما تؤكد سجلات ميناء مرسيليا التي توثق دخول 1,466 سفينة سويدية و1,453 سفينة دنماركية بين عامي 1709 و1792م، مما يعكس الحضور المتنامي للأساطيل الإسكندنافية في المنطقة خلال تلك الحقبة (Muller,2029, p.453).

وكان افتقار السويد إلى مصادر محلية لاستخراج الملح نتيجة انخفاض ملوحة بحر البلطيق والمناخ غير المناسب، من العوامل التي دفعتها إلى استيراد هذه المادة من مناطق بعيدة نسبيًا، مثل البرتغال وشمال أفريقيا. ورغم وجود مصادر أقرب، مثل فرنسا أو ألمانيا، إلا أن الحكومة السويدية فضّلت الملح المتوسطي لما يتمتع به من جودة واستقرار في التوريد (Muller,2029, p.457).

وفي هذا السياق، شكّلت معاهدة الصداقة والتجارة التي وُقّعت في 29جويلية 1641م بين السويد والبرتغال خطوةً استراتيجية مهمّة في توجه السياسة الخارجية السويدية نحو جنوب أوروبا، لا سيما وأنها جاءت بعد عام واحد فقط من استقلال البرتغال عن التاج الإسباني عقب ثورة ديسمبر 1640م التي قادتها النخبة البرتغالية وأفضت إلى نهاية السيطرة الإسبانية وبروز سلالة وطنية جديدة (de Mazade, 1866, pp. 74–85). فقد كانت البرتغال قد خضعت منذ سنة 1580م لحكم فيليب الثاني ملك إسبانيا (Felipe II) بعد مقتل الملك سيباستياو الأول (Sebastião I) دون وريث، مما أدى إلى قيام الاتحاد الإيبيري (Unión Ibérica) الذي جمع تاجي البرتغال وإسبانيا حتى عام 1640م، حين استعاد البرتغاليون استقلالهم بتتويج جواو الرابع (João IV)مؤسِّس أسرة براغانزا (Braganza) الحاكمة(Fkair, 2024, p. 13) .

نصّت الاتفاقية على إعفاء الحبوب والأسلحة والذخائر من الرسوم الجمركية في الموانئ البرتغالية، بينما خضعت باقي السلع للرسوم المعتادة. وبالمقابل، سُمح للرعايا السويديين باستيراد النبيذ والعطور، وخاصة الملح، الذي أصبح وسيلة أساسية لتسوية الميزان التجاري بين البلدين. (Pereira,2021, pp.115-116).

مهّدت هذه المعاهدة الطريق لإقامة تمثيل دبلوماسي سويدي دائم في لشبونة، حيث عُيّن لارس سكيتّه (Lars Skytte) أول ممثل رسمي سنة 1641م، وبقي في منصبه حتى 1647م مكلفًا بجمع المعلومات

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

التجارية وتوسيع العلاقات. ومع حلول نهاية القرن الثامن عشر، كانت السويد قد أنشأت شبكة قنصلية واسعة تضم حوالي 35 قنصلًا في موانئ البحر المتوسط وشبه الجزيرة الإيبيرية. وقد تولى هؤلاء القناصل مسؤوليات متعددة شملت دعم التجارة والملاحة، وتأمين الحماية للبحارة والتجار، فضلًا عن أداء مهام دبلوماسية تجاه الدول المغاربية مثل تونس وطرابلس والجزائر والمغرب (Marzagalli, 2015,).

أما فيما يخص سياسة الملح على وجه التحديد، فقد سعت الحكومة السويدية، منذ النصف الثاني من القرن السابع عشر، إلى تحقيق هدفين رئيسيين: ضمان وفرة الإمدادات واستقرار الأسعار. وقد تطلّب ذلك تقليص الدور الهولندي في عمليات النقل، وبناء أسطول شحن تجاري وطني. رأت السلطات أن هيمنة الهولنديين على الملاحة كانت من الأسباب التي رفعت تكاليف النقل البحري وحَرمت السويد من أرباح الشحن. وعلى الرغم من أن هذه السياسات بدأت بعد 1650م، فإنها لم تُفعّل بشكل فعّال إلا بعد انتهاء حرب الشمال العظمى سنة 1721م، حين أقرّ قانون الملاحة السويدي المستوحى من نظيره البريطاني. وقد ساهمت الحرب (1710–1721م) في تعطيل التجارة وتسببت في أزمة حادة في إمدادات الملح، مما جعل إعادة هيكلة الملاحة أولوية قصوى للدولة السويدية (Müller, 2018, pp.94-95).

3. المواجهات البحرية بين السفن الجزائرية والسفن السويدية

مع توجه التجارة السويدية في خمسينيات القرن السابع عشر نحو استيراد الملح من جنوب أوروبا، أصبحت السفن التجارية السويدية عرضة للوضع السياسي المضطرب في البحر الأبيض المتوسط، حيث كانت كل من إسبانيا، ومالطا، وليفورنو(Livorno) ، والإمبراطورية العثمانية مع ولاياتها التابعة في شمال إفريقيا، منخرطة منذ القرن السادس عشر في حروب بحرية عبر أعمال القرصنة وغارات استرقاق على السواحل، ما جعل جميع السفن في المنطقة عرضة للهجمات من أحد هذه الأطراف (Kaukonen, 2021, p.21).

ومن الصعب تحديد تاريخ أول حادثة استيلاء على سفينة سويدية من قبل البحّارة الجزائريين، لكن في عام 1661م وصل إلى ستوكهولم (Stockholm) خطاب من الجزائر من العبد المجذّف يوهان أرفيدسون (Johan Arvidsson)، يشكو فيه من ظروفه القاسية، ويطلب من السلطات السويدية التدخل لإنقاذه. وقد استمرت مثل هذه الرسائل بالوصول إلى السلطات أو حتى إلى أفراد عاديين، وفي بعض الحالات أدت إلى جمع تبرعات لفداء الأسرى (Kaukonen, 2021, p.21).

وفي 20 نوفمبر 1662م، تلقى المستشار الأول للخزانة السويدية، ماغنوس غابرييل دي لا غاردي (Magnus Gabriel De la Gardie)، رسالة استغاثة من ثمانية بحّارة مسجونين في الجزائر، ممن احتُجزوا أثناء عملية قرصنة بحرية (Östlund,2014, pp.52-53).

كما وصف الدبلوماسي السويدي يوهان غابرييل سفارفنفلت (Johan Gabriel Sparfwenfeldt)، خلال زيارته للجزائر وتونس عام 1691م، عدداً من العبيد السويديين الذين ناشدوه مساعدتهم على العودة إلى "**بيوتهم وأطفالهم وأرضهم**"، وأدرج في تقريره 23 اسماً من بين المحتجزين (Östlund,2014, pp.50-56).

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، تعرّضت السفن السويدية، بما في ذلك الفنلندية، لهجمات متكررة من قبل قراصنة الجزائر (Barbary Corsairs) في مياه المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، مما أدى إلى أسر ما بين 500 و1000 بحّار سويدي أو فنلندي خلال الفترة الممتدة من 1650م إلى 1763م (Östlund,2014, pp.70).

ومن بين الحالات اللافتة، قصة البحّار الشاب إريك بيرسون أونغَرمان (Erik Persson Ångerman)، الذي أُسر في الجزائر بعد محاصرة سفينة ويبوس (Wibus) في 10 مايو 1725م، حيث كتب في رسالة لزوجته أنه "**يجلس في رقّ قاسٍ**" (Östlund,2014, pp.70).

لم تكن العلاقات السلمية بين السويد والجزائر في القرن الثامن عشر خالية من التوتر، فقد وقعت في 28 أكتوبر 1758م حادثة بحرية بارزة، حين تعرضت السفينة التجارية السويدية ريزولوشن (Resolution)، بقيادة القبطان بوكر (Böcker) ، لهجوم من زورقين مغربيين من نوع "شِبَكّة" قرب الساحل الإسباني ورأس غاتو، أثناء إبحارها من صقلية نحو لشبونة برفقة سفينتين سويديتين أخريين. طالب المهاجمون، باللغة الإنجليزية، بإنزال زورق والتوجه إليهم، لكن القبطان بوكر رفض، ورفع العلم السويدي إلى جانب إشارة الجزائر استعدادًا للمواجهة (Kreüger, 1856, p.46).

بدأ الهجوم بإطلاق أكثر من ستين طلقة من الزورق الأصغر، الذي تمكن من الصعود مؤقتًا إلى مؤخرة السفينة قبل أن يتمكن الطاقم من طرده. وواصل الزورق الأكبر محاولاته لاقتحام السفينة، لكن الطاقم السويدي تصدى لها جميعًا، ما أدى إلى انسحاب المهاجمين بعد ساعتين من القتال. وقد أُلقي قتلى وجرحى المهاجمين في البحر، ولم يُعثر سوى على أربع جثث على متن ريزولوشن (Kreüger, 1856, p.47). قُتل القبطان بوكر في بداية المعركة، فأُصيب برصاصتين في الرأس، وتولى الضابط الأول هالبيرغ القيادة. كما أُصيب خمسة من أفراد الطاقم، توفي أحدهم لاحقًا. ونظرًا لسكون الرياح، لم تتمكن السفينتان السويديتان المرافقتان من التدخل، إلا أن القبطان غريخ أطلق أربعين طلقة دعماً للسفينة (Kreüger, 1856, p.47). وبسبب الأضرار الجسيمة التي لحقت بالسفينة، تم سحبها إلى ميناء قرطاجنة للإصلاح. وفي وقت لاحق، منحت مفوضية القوافل السويدية تعويضات محدودة نظرًا لضيق مواردها: 6000 دالر نحاسي لأرملة القبطان بوكر (التي كانت تعول تسعة أطفال)، 1000 دالر وسيف فضي تكريمي لهالبيرغ، و3000 دالر للطاقم. كما رُفعت توصية رسمية باسم هالبيرغ إلى الملك لمنحه رتبة أعلى (Kreüger, 1856, p.48).

كما شهدت أواخر عام 1762م وبداية 1763م توترات بحرية جديدة بين السويد والجزائر، إذ وقعت سلسلة اشتباكات بين سفن سويدية ورياس جزائريين أثناء ممارستهم لمهام التفتيش المعتادة في مياه البحر المتوسط، خاصة في المناطق التي تعتبرها الجزائر خاضعة لسيادتها. وفي أكثر من حالة، أطلقت سفن سويدية النار على بحّارة جزائريين حاولوا الصعود للتفتيش، رغم رفعهم للعلم الجزائري، وذلك بدافع الشك أو الخوف من نواياهم. وقد اعتبرت الجزائر هذه التصرفات خرقًا واضحًا للاتفاقيات الموقعة، فتقدّم الداي باحتجاج رسمي إلى

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

القنصل السويدي براند (Brandel)، الذي سارع بدوره إلى رفع الأمر إلى السلطات السويدية، محذرًا من تداعيات استمرار مثل هذه السلوكيات على العلاقات الثنائية، وعلى أمن التجارة السويدية في المتوسط. كما وجّه تعليمات مشددة إلى الربابنة بضرورة احترام البروتوكولات، وعدم إطلاق النار إلا بعد التحقق من هوية السفن، مؤكدًا أن تكرار مثل هذه التصرفات قد يُهدد السلام مع الجزائر (سالمي & عطوي، 2018، ص.141) .

4. دور البحرية السويدية في حماية التجارة والملاحة: من الغارات الهجومية إلى تنظيم القوافل (1663–1763)

في سياق سعيها لحماية مصالحها التجارية وملاحتها البحرية، انتهجت السويد خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر استراتيجيات متعددة تتراوح بين المبادرات الهجومية والتنظيم الدفاعي. ففي النصف الثاني من القرن السابع عشر، لجأت البحرية السويدية إلى غارات بحرية ذات طابع ديني وتجاري، استهدفت السفن الإسلامية في البحر الأحمر. أما في القرن الثامن عشر، ومع تزايد التهديدات من قراصنة شمال إفريقيا، فقد اتجهت السويد نحو تنظيم أكثر مؤسسية عبر تأسيس نظام القوافل (Konvojväsendet) لتأمين سفنها التجارية، لا سيما في البحر المتوسط. يعكس هذا التحول كيف تكيفت السياسة البحرية السويدية مع التحديات الإقليمية، من أعمال القرصنة إلى شؤون الحماية.

1.4. القرصنة والسياسة البحرية السويدية في القرن السابع عشر: بين المبادرات الدينية والدفاع عن التجارة

شهد القرن السابع عشر اعتماد السويد استراتيجيات بحرية هجومية ودفاعية، جمعت بين الدوافع الدينية والمصالح التجارية. ففي عام 1663م، طرح الضابط السويدي من أصل هولندي، هنريك ياردتسون (Henrik Gerdtson)، الملقّب بـ Sjöhjelm، خطة لتأسيس شركة بحرية خاصة تهدف إلى شن غارات على السفن الإسلامية في البحر الأحمر، بدافع الانتقام من القراصنة وتحقيق الربح (Kreüger, 1856, p.25). دعمت الخطة الملكة الأرملة وأعضاء مجلس الدولة، وموّلوها بمبلغ 17,788 ركسدالر فضة، فيما تكفلت الدولة بتجهيز سفينتين حربيتين، هما "**فالكن** (**Falken**)" و"**أولفساند**" (Ulfsund) (Kreüger, 1856, pp25-26) . وبعد إبحارهما من ستوكهولم، غرقت "**أولفساند**"، بينما واصل Sjöhjelm رحلته على متن "فالكن." رغم العقبات الداخلية ووفاة أحد القباطنة، وصل Sjöhjelm إلى البحر الأحمر واستولى على سفينتين مملوكتين للمسلمين، ثم توجه إلى غوا (Goa)، حيث باع أو رهن السفينة، قبل أن يتوفى لاحقًا في هولندا عام 1668م، دون أن تُستعاد الأموال المستثمرة (Kreüger, 1856, p.26).

تعكس هذه الحملة استخدام النهب البحري كأداة سياسية واقتصادية، لا تختلف في جوهرها عن أنشطة القراصنة في الكاريبي خلال نفس الفترة، حيث تطورت القرصنة من أعمال فردية إلى غارات منظمة، وبلغت ذروتها نهاية حرب الخلافة الإسبانية (1701–1713م)، خاصة من قواعد مثل جزر الباهاما (Östlund &

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

(Buchan, pp.227-228). في هذا السياق، طلب بعض القراصنة الأوروبيين عام 1714م من السويد منحهم الحماية واللجوء السياسي، وعرضوا تقديم سفنهم وكنوزهم وحتى مستعمرتهم في مدغشقر مقابل الجنسية السويدية، وهو ما وافق عليه الملك كارل الثاني عشر في 24 يونيو 1718 م (Östlund & Buchan, pp. 228).

كما مارست السويد نشاط "القراصنة الشرعيين (Privateers) "خلال حرب الشمال الكبرى، حيث أصدرت رسائل تفويض لنحو 156 سفينة بين 1709 و1721م، تمركزت قرب موانئ مثل ستوكهولم وغوتنبرغ وكارلسكرونا (Östlund & Buchan, pp. 228). أما التهديد الأبرز الذي شغل السويد فكان يتمثل في بحارة شمال إفريقيا، والذين أربكوا التصنيف الأوروبي بين القراصنة وموظفي الدول، إذ كان بعضهم يتبع للسلطان العثماني أو لحكام محليين، ويضمون في طواقمهم العديد من الأوروبيين، بمن فيهم سويديون (Östlund & Buchan, pp. 229).

2.4. نظام القوافل السويدي وتأمين الملاحة في البحر المتوسط (1724–1763)

بدأت السويد التفكير في تأسيس نظام قوافل بحرية خارج بحر البلطيق خلال الحرب الإنجليزية–الهولندية الأولى (1652–1654م)، لحماية سفنها التجارية التي تأثرت بالنزاعات البحرية، وقد صدرت أول تعليمات بهذا الشأن سنة 1653، لكنها لم تُفعّل إلا لاحقًا مع تزايد الاعتداءات على السفن المحايدة، خصوصًا في البحر الأبيض المتوسط، ما أدى إلى انطلاقة فعلية للتعاون السويدي–الدنماركي سنة 1689م (Kämpe, 2022, pp.119-120). وعلى مدار عقدي 1680 و1690م، نفّذ الأسطول السويدي عمليات بحرية لحماية التجارة، مقتديًا بالنموذج الهولندي في تنظيم القوافل (Kämpe, 2022, pp. 121)

بعد انتهاء حرب الشمال الكبرى (1700–1721م)، سعت السويد إلى استعادة استقرارها الاقتصادي وتنشيط تجارتها، خاصة مع جنوب أوروبا. وفي هذا السياق، أُنشئت سنة 1724مفوضية القوافل (Konvojkommissariatet) لحماية الملاحة السويدية، وتنظيم القوافل، وتمويل المعاهدات مع دول شمال إفريقيا، وتغطية التكاليف القنصلية وفداء الأسرى ((Östlund, 2021, p.156.). وقد موّلت هذه الهيئة من خلال "**صندوق القوافل (Konvojkassan)** "، الذي أُسس بناءً على ضريبة تجارية تُعرف بـ "**الرخصة الإضافية**"، أقرها البرلمان السويدي سنة 1723م، وتُفرض على جميع الواردات والصادرات. واستندت فكرة الصندوق إلى نماذج أوروبية سابقة مثل صناديق فداء العبيد في هامبورغ عام 1624م، ولوبيك (Lübeck) سنة 1627م، والدنمارك–النرويج سنة 1634م (Kaukonen, 2023, p.122).

تمركزت المفوضية في غوتبورغ (Göteborg) لتسهيل تجهيز السفن والإشراف على عمليات الإعداد البحري، وقد اتبعت في تركيبتها الإدارية النموذج السياسي السائد في السويد خلال ما يُعرف بـ "**عصر الحرية** " (Frihetstiden) بين عامي 1718 و1772م. وتميز هذا النموذج بضعف سلطات الملك وسيطرة البرلمان، حيث كانت المؤسسات الرسمية تُدار وفق صيغة تجمع بين التعيين الملكي والتمثيل المجتمعي بإشراك ممثلين

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

عن مختلف طبقات المجتمع مثل النبلاء والبرجوازيين (Roberts, 1986, p.59.). ترأس المفوضية الأدميرال أ. ي. أورنفلت (A. J. Örnfelt)، وضمّت في عضويتها ممثلين عن النبلاء والبرجوازية والبلديات، خُصص لهم 2٪ من عائدات الضريبة (Kreüger, 1856, p.24). وصدر أول تنظيم رسمي لعملها سنة 1728م، نصّ على تخصيص سفينتين حربيتين للعمل تحت إشرافها من ميناء غوتنبرغ (Göteborg) وسُيّرت قوافل تجارية محمية نحو بليموث (Plymouth)، ثم لشبونة (Lisbon)وشتوبال (Setúbal)، مع تجنّب مضيق جبل طارق لتفادي القرصنة المغاربية (Pourchasse, 2006, pp.14-15). قبل ذلك، كانت السفن تعتمد على وسائل دفاعية بدائية، منها الألواح الحديدية وصناديق المتفجرات (Kämpe, 2022, p. 123). ومع تصاعد التهديدات في المتوسط، لعبت المفوضية أدوارًا دبلوماسية، منها تمويل فتح قنصليات في شمال إفريقيا، وتخصيص رواتب القناصل من ميزانيتها، نظرًا لكونهم ممثلين للمصالح الوطنية أكثر من كونهم وكلاء تجاريين (Kämpe, 2022, pp.115). ابتداءً من سنة 1755م، موّلت المفوضية حملات بحرية ضد قراصنة سلا وتطوان، عبر تجهيز سفن مثل Uppland و Södermanland، وتعاقدت مع تجار لتسيير سفن مسلحة بتمويل مشترك (Kämpe, 2022, pp.129). كما أسهمت في تأسيس شركة ستوكهولم للتأمين البحري (Stockholms Sjöassuranskompani) سنة 1739م، واقترحت آليات للتأمين ضد "**خطر الأتراك**"، إلا أن كثيرًا منها بقي دون تطبيق فعلي (Östlund, 2010, p.158). ورغم نجاح المفوضية في بناء مؤسسة مركزية فعالة لحماية التجارة وتنظيم القوافل، ودعمها للعمل الدبلوماسي والعسكري، فإنها عانت من بعض أوجه القصور والعجز في تنفيذ بعض المبادرات، ما جعلها أقرب إلى مشروع طموح أكثر من كونها جهازًا متكاملًا فعليًا.

5. الأسرى السويديون في الجزائر وجهود دولتهم في تحريرهم

تعرّض العديد من السويديين للأسر في البحر الأبيض المتوسط، سواء على متن سفنهم أو أثناء خدمتهم على سفن أجنبية مثل هامبورغ وهولندا. ومنذ عام 1661م، شرعت السويد في تنظيم جهود لفك أسر رعاياها، عبر حملات تبرع ومفاوضات دبلوماسية، ثم أنشأت مؤسسات دائمة مثل مفوضية القوافل (Konvojkommissariatet و"**مكتب صندوق الجزائر** **Riksens Ständers. deputation öfwer**" (det Algiereiska Fondwercket وقد شملت هذه الجهود أيضًا البحّارة السويديين العاملين تحت أعلام أجنبية، ما أدى إلى نزاعات دبلوماسية حول المسؤولية عن دفع الفدية، خاصة مع سلطات مثل هامبورغ. وهو ما سنعرضه فيما يلي:

1.5. السويديون الذين تعرّضوا للأسر وهم على متن سفن بلادهم

مع تزايد حوادث أسر البحّارة السويديين في شمال إفريقيا، خصوصًا في الجزائر، برزت الحاجة إلى تنظيم الجهود لإنقاذهم. ففي عام 1661م، وجّه البحار يوهان أرفيدسون (Johan Arvidsson) رسالة استغاثة من الجزائر إلى وزارة البحرية السويدية، وصف فيها معاناته كعبد مجذّف، فاستجابت الوزارة بإحالة قضيته إلى

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الكنيسة، ثم أُقرّ دفع فديته من طرف الأمير البحري الأعلى (Östlund, 2021, p. 152). ولم تكن حالته فردية، إذ قُدّر عدد الأسرى السويديين في القرنين السابع عشر والثامن عشر بما بين 500 و1,000 شخص، تفاوتت قيمة فديتهم حسب السن والمكانة والمهارة، بين 500 و1,500 ريكسدالر (Östlund, 2021, p. 153).

وبحلول عام 1688، دعا "**مجلس التجارة**" (**Board of Trade**) إلى ضرورة إبرام معاهدات سلام مع الجزائر وتونس، لتأمين بيئة تجارية أكثر استقرارًا، وهو ما يعكس بروز القضية كبعد استراتيجي، لا إنساني فحسب (Östlund, 2021, p. 152). لكن آنذاك، كانت البنية المؤسسية السويدية شبه غائبة، مما دفع الأسرى إلى الاعتماد على مبادرات فردية. وفي الخامس من يونيو سنة 1699م، أُسر النجار Jonas Thorson من مدينة Karlskrona على يد قراصنة. ومثل كثيرين غيره في الوضع نفسه، اقتيد إلى مدينة الجزائر الساحلية في شمال إفريقيا، حيث عُرض "**كوحش**" في سوق العبيد وبِيع لمن يدفع أكثر. في عام 1707م تلقّى والداه في Karlskrona رسالة يخبرهما فيها ابنهما عن مصيره المأساوي وكيف بيع إلى قبطان سفينة مقابل 257 قطعة نقدية إسبانية. وطلب Jonas من والديه المال لفكّ أسره، وناشدهما أن يتوجها إلى السلطات لطلب المساعدة. اتصل الوالدان بالحاكم المحلي (landshövding) الذي بدوره رفع الأمر إلى ملك البلاد .Karl XII وفي رسالة ناشد الحاكمُ الإعلان عن جمع تبرعات على مستوى المملكة من أجل تمويل فداء ابن .Karlskrona (Östlund, 2016, p.26). كذلك، تمكّن أسرى سابقون مثل ماتس بورغيسون (Mats Börgesson) من جمع الفدية بأنفسهم بعد الحصول على إذن ملكي "**Moor**" (Östlund, 2010, p. 154).

وبموازاة تلك المبادرات، حاولت الدولة التحرك رسميًا، فأوفدت القبطان يونش باركمان (Jöns Barkman) عام 1661م للتفاوض، لكن دون نتيجة تُذكر. وللتعويض، شجّعت الدولة على إنشاء شركة قرصنة خاصة عام 1663م، غير أن تلك التجربة لم تُجدِ اقتصاديًا، فتم العدول عنها (Östlund, 2010, p. 152-153). لاحقًا، كلّفت السويد في 1668م الوسيط اليهودي هنريكي أزيفيدو (Henriquez Azevedo) من أمستردام (Amsterdam) بالتفاوض مع السلطات الجزائرية، مستفيدة من علاقات السفارديم اليهود. لكن اعتراضات داخلية من النخب السويدية، وضغوطًا من إنجلترا وهولندا، أجهضت المساعي لاحقًا (Östlund, 2010, p. 153). وفي سياق متصل، تحوّلت القضية إلى مسألة وطنية ودينية، فدعت الوصية على العرش، الملكة هيدفيغ إليونورا(Hedvig Eleonora) ، عام 1671م إلى حملة وطنية لجمع التبرعات لفداء الأسرى، مستثمرةً الخطاب المسيحي وتعاظم مشاعر الخوف من "**التركي**". كما أُثيرت مخاوف لاحقة من أن يفقد الأسرى إيمانهم أو يتحولوا إلى الإسلام (Östlund, 2010, p. 156).

وفي 1691م أُرسِلَ الباحث والمستكشف يوهان غابرييل سفارنفيلدت (Johan Gabriel Sparwenfeldt) إلى **الجزائر**، وهناك وثّق سفارنفيلدت معاناة الأسرى، سجّل شهاداتهم، وقام بإحصاءاتهم –

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

مُقدِّرًا عددهم بحوالي 500 شخص. بعض هؤلاء كانوا في الأسر لعقود، ويعملون في ظروف شاقة. وعند عودته إلى السويد بعد ثلاث سنوات، رفع تقريرًا تفصيليًا إلى الملك كارل الحادي عشر (Karl XI)، مما أدى إلى إطلاق حملة وطنية لجمع الفدية عبر الكنائس والتبرعات. ومع محدودية الموارد، ظهرت مفارقات أخلاقية بشأن أولوية الفداء – هل تُفك قيود الأقوياء أولًا لخدمة الدولة، أم يُمنح الأضعف فرصة النجاة؟ كما طُرحت مسألة التمييز بين "السويديين الأصليين" والمواطنين من الأراضي الملحقة (Östlund & Harrison, 2022) .

ونتيجة لتراكم تلك التحديات، أنشأت السويد عام 1724م "**مفوضية القوافل**" (Konvojkommissariatet) لتنسيق المعاهدات مع دول شمال إفريقيا والإشراف على جهود الحماية والفداء. ثم، في عام 1726م، تقرر تنظيم أربع حملات وطنية سنويًا لجمع التبرعات، بإشراف "**مكتب صندوق الجزائر**(**Riksens Ständers deputation öfwer det Algiereiska Fondwercket**) "، وقد سُجّلت مصاريف فدية بحوالي 130,000 ريكسدالر خلال الفترة بين 1755 و1760 (Östlund, 2010, p. 155).

وفي هذه المهمة، لعب القنصل جورج لوغي (George Logie) دورًا فعّالًا، ليس فقط في الجزائر، بل أيضًا في مدينة فاس(Fès) ، حيث قدّم مساعدات حتى لأسرى فرنسيين، وحاز بعد ذلك تكريمًا ملكيًا عام 1758م (11). ومع ذلك، ظلّت الثغرات قائمة، كما كشف تقرير القنصل الهولندي لودولف هاميكين (Ludolf Hammeken)، الذي أشار إلى أسر 66 سفينة هولندية بين 1690 و1726م، كان على 27 منها 42 بحارًا سويديًا لم تُبلّغ عنهم السويد (Östlund, 2021, p. 163). أخيرًا، لم تُغفل السويد الجانب الديني، إذ سعى القس يعقوب سيرينيوس (Jacob Serenius) في (London) لإرسال كتب ترانيم إلى الأسرى السويديين في الجزائر، دعمًا لإيمانهم وصمودهم الروحي (Östlund, 2021, p. 164).

2.5. إشكالية افتداء أسرى سويديين في الجزائر كانوا على متن سفن أجنبية

مع ازدياد تعرّض البحّارة السويديين للأسر في شمال إفريقيا، وخصوصًا في الجزائر، بدأت السويد تواجه تحديات دبلوماسية جديدة فرضها الواقع البحري المعقّد في البحر الأبيض المتوسط. لم يكن جميع هؤلاء الأسرى على متن سفن سويدية، بل كان عدد كبير منهم يعمل على متن سفن تابعة لدول أخرى، مثل هامبورغ وهولندا، وهو ما أضعف فعالية المعاهدات وجوازات المرور والتأمينات التي وفّرتها الدولة السويدية لحماية رعاياها.(Östlund, 2010, p. 158)

فقد سجّل القنصل الهولندي في الجزائر، لودفيغ هامكين(Ludvig Hammeken) ، أن 66 سفينة هولندية تم أسرها بين عامي 1690 و1726م، وكان على متن 27 منها بحّارة سويديون .وبيّنت التقديرات أن السويديين والدنماركيين كانوا يشكلون أكبر مجموعتين من غير الهولنديين، إذ وُجد حوالي بحارين اثنين

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

سويديين في كل سفينة، وأن حوالي 16% من طواقم السفن القادمة من هامبورغ بين 1700 و 1710كانوا سويديين (Östlund, 2021, p. 158).

في هذا السياق، أبلغ سكرتير القنصلية السويدية في الجزائر، جورج جيدا (George Giädda)، في رسالة بتاريخ 27 ماي1736م، مجلس التجارة السويدي (Kommerskollegium) أن أربعة سويديين تم أسرهم في تطوان بالمغرب كانوا يعملون تحت الراية الهولندية (Östlund, 2021, p. 157). ردًّا على هذه الوقائع، سعت السلطات السويدية إلى توسيع مظلة الحماية لتشمل السويديين العاملين على متن سفن أجنبية. فابتداءً من عام1731م، طلب المقيم السويدي في هامبورغ، كارل كريستوف سترالنهايم (Carl Christoph Stralenheim)، من سلطات المدينة دفع فدية نحو عشرة إلى اثني عشر سويديًا أُسروا في الجزائر أثناء خدمتهم على سفن هامبورغية (Östlund, 2021, p. 158).

ورغم أن هؤلاء لم يكونوا مسجلين **في" صندوق العبيد الهامبورغي (Hamburger Sklavenkasse)**، فقد دافعت السويد عن موقفها بالاستناد إلى**"قانون الشعوب"** (folkrätten)، مؤكدةً أن للصندوق مسؤولية قانونية عنهم. إلا أن السلطات في هامبورغ رفضت ذلك، ما دفع السويد إلى إصدار مرسوم لاحقًا ينصّ على أن أي سويدي يخدم تحت راية أجنبية لا يحق له توقّع الحماية ما لم يكن مسجّلًا في صندوق فدية تابع للدولة الراعية (Östlund, 2021, p. 159).

مع تعقّد مفاوضات الفدية، بدأت السويد تشكّك في كفاءة قناصلها، وطرحت في عام 1739م مقترحًا بتكليف تجّار خاصي بالتفاوض على تحرير الأسرى، نظرًا لقدرتهم على إبرام الاتفاقات بتكاليف أقل. وورد في أحد التقارير: عندما يتم ترتيب الفدية عبر أيدٍ خاصة، يمكن تحقيق نفس الهدف بمبلغ أقل مما لو تم الأمر عبر وكلاء أو قناصل الدول ...القنصل لوغي (Logie) بعيد جدًا حاليًا، ولا يمكنه تولي الترتيبات (Östlund, 2021, p. 160).

وفي عام1743 ، نقل القنصل السويدي في الجزائر، هنريك هاكشون (Henrik Hackson)، إلى مجلس التجارة قرارًا ملكيًا يقضي بأن تتكفّل الدولة السويدية بدفع فدية البحّارة الأجانب الذين يُؤسرون أثناء خدمتهم على متن سفن سويدية، شريطة أن يحصل السويديون على المعاملة نفسها من تلك الدول، وهو ما عُرف بمبدأ "**الفدية المتبادلة**" (Östlund, 2021, p. 161-162).

في نهاية المطاف، وفي عام1748م، أصدر الملك ومجلس التجارة السويدي قرارًا يقضي بتحميل شركات الشحن الأجنبية (utländska rederier) مسؤولية حماية البحّارة السويديين العاملين لديها، كتدبير وقائي يهدف إلى تقليل حالات الأسر وتقنين المسؤولية الدولية (Östlund, 2021, p. 160-161). كما مارست السويد ضغوطًا مماثلة على الدنمارك (Danmark) في حالات مشابهة، مما أفضى إلى أشكال من التعاون المتبادل في مسائل الفدية (Östlund, 2021, p. 161).

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

6. إبرام معاهدة السلام بين الجزائر والسويد 1729

اختارت السويد، خلافًا لبعض الدول الأوروبية الكبرى مثل فرنسا وبريطانيا، نهجًا سلميًا في تعاملها مع ما يُعرف بالقرصنة البربرية التي كانت تهدد الملاحة في البحر الأبيض المتوسط. ففي حين كانت تلك القوى تلجأ إلى استخدام القوة، كقصف الموانئ أو فرض الحصار، فضّلت السويد أسلوب المفاوضات وعقد المعاهدات، وسعت لتأمين سفنها وبحّارتها عبر الوسائل الدبلوماسية ودفع الفدية أو الجزية عند الحاجة. وقد استمرت على هذا النهج حتى في القرن التاسع عشر، حيث اعتُبرت الحروب وسيلة باهظة التكاليف ولا يمكن تبريرها بسهولة مقابل هدف محدود كضمان أمن الملاحة التجارية. وقد أكد هذه السياسة مولود قاسم في كتابه **"شخصية الجزائر وهيبتها الدولة..."** بقوله: «**لم نجد أثرا لمحاولة قامت بها السويد جهارا ضد الجزائر...على أن الطابع العام الذي ميز العلاقات بين البلدين هو السلم، بل والصداقة أيضا** » (قاسم،2007، ص.102).

1.6. المحاولات الأولى في القرن السابع عشر

رغم إطلاق السويد لمبادرات دبلوماسية مبكرة تهدف إلى إبرام معاهدات سلام مع الجزائر ودول الساحل الشمال الإفريقي فإن تلك المحاولات لم تُسفر عن نتائج ملموسة خلال القرن السابع عشر. ففي عامي 1667 و1668م، بادرت حكومة الأوصياء على الملك كارل الحادي عشر (Carl XI) إلى التفاوض مع هذه الدول، وعلى رأسها الجزائر، من أجل التوصل إلى اتفاق سلام، غير أن هذه المساعي لم تُكلل بالنجاح (Kaukonen,2023, p.22).

في هذا السياق، أُسندت سنة 1667م مهمة دبلوماسية وتجارية إلى التاجر اليهودي البرتغالي هنريكي أزيفيدا (Henrik Azeveda)، الذي زُوّد بسفينة من أسطول التاج السويدي تُدعى Phønix، مزوّدة بطاقم عسكري سويدي، وعلى متنها شحنة من البارود والمدافع، مملوكة جزئيًا لـ أزيفيدا وبعض التجار في ستوكهولم (Stockholm)، من بينهم عمدة المدينة تروتسيغ. (Trotzig) وقد أوكلت إليه مهمة الإبحار إلى سلا، الجزائر، تونس، وطرابلس، والتفاوض مع سلطاتها لعقد علاقات تجارية، والسعي لتحرير الأسرى السويديين، شريطة ألا تتجاوز قيمة الفدية 300 بيستر إسباني (piaster) للفرد الواحد. كما تضمّنت التعليمات التشديد على مبدأ "**السفينة الحرة تعني شحنة حرة**"، ضمانًا لحرية التجارة السويدية في المتوسط (Kaukonen, 2023, p.22).

رافق أزيفيدا في مهمته المستشار نيكولاوس إيوسندر(Nicolaus Eosander) ، الذي نال لاحقًا لقب النبالة، ثم عُيّن عضوًا في المجلس الملكي ومستشارًا في جامعة بيرناو.(Pernau) ونصّت التعليمات الرسمية على ضرورة استشارته في القرارات الحساسة. كما وعدت الدولة أزيفيدا بمكافأة كبيرة قدرها 20,000 ريكسدالر فضة في حال توصل إلى معاهدات ناجحة، ومنحته أيضًا حرية التصرف في البضائع. (Kaukonen,2023, p.22) . ورغم هذه الجهود، لم تنجح هذه المبادرة في تحقيق هدفها، وتكرّر الإخفاق في سنة 1669م حين أُرسل القبطان باكمان (Backman)، الذي سبق له أن خدم في البحرية الإنجليزية خلال صراعها مع الجزائر.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

حمل باكمان التعليمات وخطابات التفويض نفسها التي وُجهت إلى أزيفيدا، غير أن مساعيه لم تُفضِ إلى نتائج أفضل (Kreüger, 1856, p.25).

2.6. مبادرة القنصل السويدي لوشنر (Lochner) في ليفورنو وفشلها (1722–1726)

بحلول الربع الأول من القرن الثامن عشر، أعادت السويد تقييم سياستها تجاه شمال إفريقيا على ضوء التحديات المتزايدة التي واجهتها في البحر المتوسط، خاصة بعد إصدار "**قانون الملاحة**" سنة 1724م. أدركت السلطات أن غياب اتفاقيات مع دول البربر يُثقل كاهل التجارة البحرية بتكاليف تأمين باهظة، أو يُحتّم تسليح السفن وتزويدها بطواقم قوية. وكان توقيع الهولنديين لمعاهدة سلام مع الجزائر سنة 1726م بمثابة نقطة تحوّل حاسمة؛ إذ كانت السفن السويدية تسير حتى ذلك الحين في قوافل مشتركة مع السفن الهولندية، مستفيدة من الحماية الجماعية. لكن الاتفاق الجديد استثنى السويديين، ما جعلهم عرضة للاستيلاء والأسر، ودفع صانع القرار السويدي إلى السعي نحو معاهدة ثنائية مع الجزائر (Müller,2010, p.194) .

في هذه الأثناء، برز القنصل السويدي في ليفورنو (Livorno) ، باول لوشنر (Paul Lochner) ، الذي كان قد تولّى منصبه في بداية عشرينيات القرن الثامن عشر، بصفته أول قنصل رسمي للسويد هناك. سعى لوشنر إلى لعب دور الوسيط بين السويد ودول شمال إفريقيا، واقترح على مجلس التجارة السويدي الشروع بمفاوضات سلام باسم بلاده. في عام 1722م، مُنح رسميًا التفويض اللازم، وبدأ مفاوضات مباشرة، لكنها اتّسمت بالبطء ولم تُحقق تقدّمًا يُذكر. وفي سنة 1726م، أقرّ لوشنر بأن دول شمال إفريقيا لم تُبدِ رغبة جدية في إبرام معاهدات طويلة الأمد، وأن شروطها كانت صعبة، لا سيما من حيث عدد السفن المشمولة بالاتفاق وقيمة الفدية.(Muller,2004, p. 119) .

في خضم هذه التطورات، أُثيرت شبهات فساد مالي ضد لوشنر، خاصة بشأن أموال صندوق القوافل السويدي، المُخصص لفدية الأسرى. وانتهت الأزمة بإعلان إفلاسه واستبعاده من ملف المفاوضات، وخسارته منصبه القنصلي في يناير 1727م، ليُفسح المجال أمام تَصدر شخصية جديدة لهذا الملف، هي جورج لوغي (George Logie).(Muller,2004, p. 119) .

3.6. المبادرة الرسمية السويدية ودور جورج لوجي 1727

مثّل التغير في أوضاع الملاحة السويدية في البحر الأبيض المتوسط خلال أواخر عشرينيات القرن الثامن عشر عاملًا حاسمًا في دفع السويد إلى الانخراط المباشر في مفاوضات السلام مع دول إفريقيا، وفي مقدّمتها الجزائر. فمنذ نهاية القرن السابع عشر، كانت السفن السويدية تعتمد، إلى حد بعيد، على الحماية التي توفرها القوافل البحرية الهولندية أثناء إبحارها في المياه المتوسطية، نظرًا لضعف التغطية البحرية السويدية في هذه المنطقة. إلا أن هذا النمط من الحماية الخارجية توقف فعليًا بعد سنة 1726م، حين أبرمت هولندا معاهدة سلام مع الجزائر، تضمّنت بندًا صريحًا يقضي بعدم السماح للقوافل الهولندية بمرافقة أو حماية السفن التجارية التابعة لدول أخرى. وهو ما ترتّب عنه ارتفاع مستوى الخطر الذي تتعرض له السفن السويدية. في هذا السياق،

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

أصبح من الضروري بالنسبة للسويد البحث عن حلول دبلوماسية مستقلة تؤمّن لملاحتها حرية التنقل وتقلّص من التهديدات، فبرز خيار عقد معاهدة سلام مباشرة مع الجزائر كخطوة استراتيجية لحماية مصالحها البحرية والتجارية في المنطقة. (Pålsson ,2017, p.20)

وشهدت السنة التالية (1727م) انطلاقة فعلية لأول مبادرة سويدية رسمية متكاملة لعقد معاهدة سلام مع الجزائر، إذ تولّت لجنة برلمانية تعرف باسم "**وفد الجزائر**" (**Algierdelegationen**)، تولّت لجنة برلمانية تُدعى "**وفد الجزائر**" (**Algierdelegationen**)، وكانت تابعةٍ لـ "**اللجنة السرّية**" (Secret Committee) التي كانت تتولى الشؤون الخارجية في البرلمان السويدي(Diète) ، إعدادَ مشروع المعاهدة. ضمّت اللجنة شخصيات من النخبة التجارية والسياسية، مثلJacob von Hökerstedt ، المستثمر المعروف في مصنع ألستروم (Alström) في مدينة ألينغساس (Alingsås)، ما يُبرز تلاقي مصالح النخبة الاقتصادية مع التوجهات الدبلوماسية الرسمية(Fryksén,2023, p.16) .

في هذا السياق، أُرسل القبطان جورج لوجي(Georg Logie) ، وهو تاجر أسكتلندي خدم لسنوات طويلة في خدمة التاج السويدي، وتمتّع بمعرفة واسعة بأحوال الجزائر وصلات مباشرة مع الداي وكبار مسؤولي الجمهورية. كُلّف لوغي بمهمة استطلاعية أولية للإقامة في ميناء بورت ماهون (Mahon)، بانتظار تأكيد استعداد الجزائر لاستقبال مبعوث رسمي. وقد صدرت بشأنه تعليمات من البلاط السويدي بتاريخ 1 أغسطس 1727م، تُشيد بجهوده وإخلاصه، وتُشدد على أنه لن يُعلن عن المهمة أو يتوجه إلى الجزائر إلا بعد التأكد من توفر ظروف الاستقبال الملائمة (Kreüger,1856,p.225).

واستنادًا إلى تقارير لوجي الإيجابية، قررت الحكومة السويدية إرسال مبعوث مفاوض يتمتع بكامل الصلاحيات، هو يوهان فون أوتفال(Johan von Utfall) ، ضابط بحري سويدي بارز خدم في أساطيل أوروبية مختلفة قبل أن يرتقي في البحرية السويدية ويشارك في معركة روغن (slaget vid Rügen) سنة 1715م. وقد بلغ رتبة أميرال خلفي (schoutbynacht) سنة 1722م، وهو المنصب الذي كان يشغله عندما أُوكلت إليه في عام 1727م مهمة سرّية للغاية للتفاوض على إبرام معاهدة مع الجزائر، (Bohman, 1729 .1955, p. 112).

غادر أوتفال السويد في أكتوبر من العام نفسه، مرورًا بمدينة مرسيليا (Marseille)، حيث استخدم الوفد أسماء مستعارة، وتنكّر أوتفال باسم كلاس سيمان (Claes Seeman)، كما جرى الحصول على تصاريح مرور عثمانية لتفادي أنظار القناصل الأوروبيين. كان أوتفال يتمتّع بخبرة واسعة في الشؤون المتوسطية والملفات السرّية، ورافقه في مهمته السكرتير الشاب كريستيان أولتوف (Christian Olthoff) وقد نُفّذت العملية بسرية مطلقة، وموّلت من قِبل التاجر السويدي يوناس ألستروم(Jonas Alström) ، الذي خصّص مبلغ 525 جنيهًا إسترلينيًا لتغطية الهدايا المقرّرة لكبار المسؤولين الجزائريين وتكاليف استئجار السفينة الخاصة، ما جعله المموّل الرئيسي لهذه العملية الدبلوماسية الحساسة .(Fryksén,2023, p.16).

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

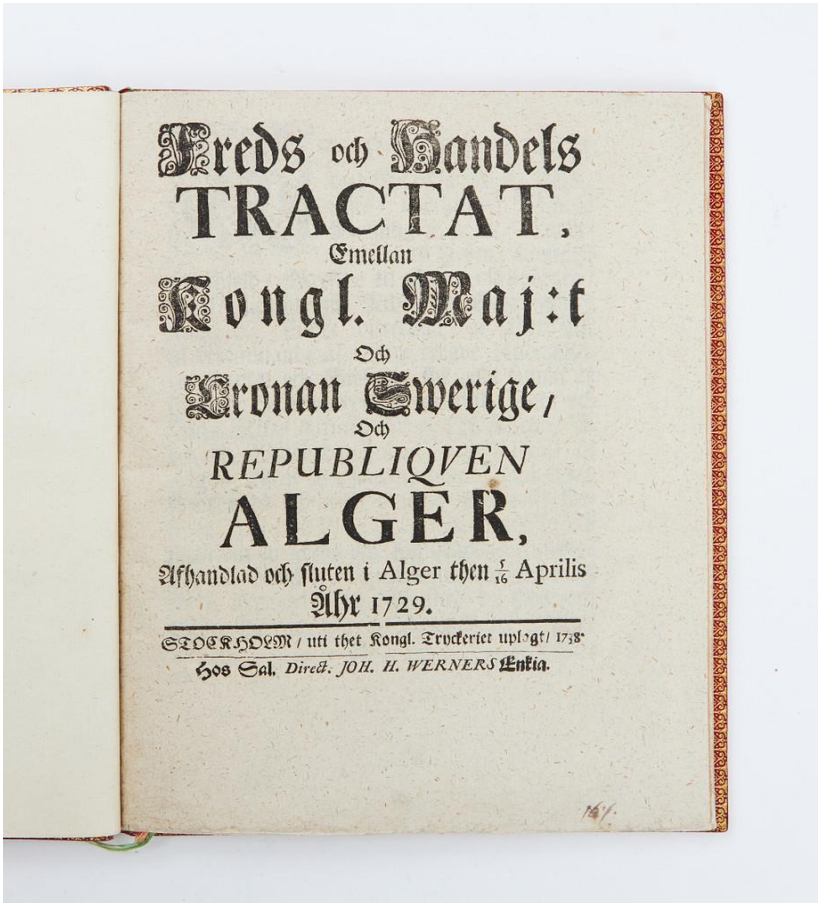

Freds och Handels
TRACTAT,
Emellan
Kongl. Maj:t
Och
Kronan Swerige,
Och
REPUBLIQVEN
ALGER,
Afhandlad och sluten i Alger then 5/16 Aprilis
Åhr 1729.
STOCKHOLM / utti thet Kongl. Tryckeriet uplagt/ 1738.
Hos Sal. Direct. JOH. H. WERNERS Enkia.

نص مترجم عن بيانات المعاهدة: "**معاهدة سلام وتجارة بين جلالة الملك وتاج السويد وجمهورية الجزائر، تم التفاوض عليها وإبرامها في الجزائر في 5 أفريل سنة 1729**"

المصدر:(Freds och handels tractat..., 1738)

4.6. التوقيع على معاهدة السلام بين السويد والجزائر (1728–1729)

مع نهاية سنة 1728م، بدأت تلوح بوادر نجاح المبادرة السويدية الرامية إلى إبرام معاهدة سلام مع الجزائر. ففي 30 نوفمبر من العام نفسه، وجّه الداي عبدي باشا (Abdi Basha)، حاكم الجزائر الغربية، رسالة رسمية إلى الملك فريدريك الأول (Fredrik I)، عبّر فيها عن موافقة ديوان الجزائر بالإجماع على مبدأ إقرار السلام بين الطرفين. ووفقًا لما جاء في الرسالة، فقد جرت المداولات عقب وساطة التاجر والقنصل جورج لوغي (George Logie)، وأسفرت عن اتخاذ قرار جماعي بتاريخ 25 نوفمبر 1728م لإقرار السلم، مع إقامة دعاء علني من أجل ديمومته. وأكدت الرسالة على أن السويد ستحصل على نفس الامتيازات التي منحتها الجزائر سابقًا لبريطانيا، كما شُدد فيها على ضرورة عدم منح جوازات السفر السويدية لرعايا دول أخرى تفاديًا للنزاعات. وفي ختام الرسالة، دُعي المبعوث السويدي المقيم في مرسيليا للحضور إلى الجزائر لتوقيع الاتفاق رسميًا، مع وعد باستقباله بكل مودة واحترام من قبل السلطات الجزائرية (Riksarkivet, 1727–1731).

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وبعد أشهر من التحضير الدبلوماسي، تم التوقيع على معاهدة السلام والتجارة بين مملكة السويد والجمهورية الجزائرية في أفريل 1729م، من قبل الداي عبدي باشا والمبعوث السويدي فون أوتفال. وقد تمّ تصميم المعاهدة على غرار اتفاقيات سابقة عقدتها الجزائر مع دول أوروبية أخرى، لا سيما المعاهدة الهولندية الموقعة سنة 1726م، وكذلك المعاهدة الإنجليزية الأقدم من سنة 1682م،(Müller,2004 p.58).

تتألف المعاهدة من اثنين وعشرين مادة قانونية، تَفتتحها ديباجة ملكية سويدية رسمية باسم الملك فريدريك الأول (Fredrik I)، الذي أعلن فيها أن رغبته في توسيع التجارة وتأمين الملاحة السويدية دفعته إلى إرسال مبعوثه المفوض الكامل، نائب الأدميرال أوتفال (Utfall)، إلى الجزائر لعقد معاهدة سلام وصداقة مع الداي عبدي باشا وحكام مدينة الجزائر (Kreüger,1856,p.228).

تنص المادة الأولى على إقامة سلام دائم وصداقة متبادلة. أما المادة 2 فتكفل حرية دخول السفن السويدية إلى الموانئ الجزائرية مقابل رسوم جمركية تبلغ 5% على البضائع التجارية، مع إعفاء السلع الحربية من أي ضرائب. وتضمن المادة 3 حرية الملاحة ومنع اعتراض السفن والبضائع السويدية، في حين تنظم المادة 4 تفتيش السفن عبر نظام جوازات، مع منح فترة انتقالية مدتها 15 شهرًا لتطبيق النظام الجديد (Kreüger,1856,p.228-229). وتحظر المادة 5 تعذيب أو اعتقال أي فرد على متن السفن السويدية، بينما تنص المادة 6 على وجوب إنقاذ طواقم السفن السويدية الغارقة دون رسوم، واعتبار السفن ومحتوياتها غير قابلة للمصادرة. وتمنع المادة 7 بيع السفن الجزائرية لأعداء السويد، فيما تضمن المادة 8 حماية ممتلكات السويديين من المصادرة في حال تم الحصول عليها كغنائم بحرية. وتمنع المادة 9 بيع أو احتجاز السفن السويدية التي تقع بيد أعداء وتحمل إلى الجزائر (Kreüger,1856,p.230). وتُعفي المادة 10 السفن الحربية السويدية من الضرائب وتمنحها حرية التصرف في الغنائم. وتفرض المادة 11 إعادة العبيد السويديين الفارين إلى سفنهم، وتمنع المادة 12 إلزام السويديين بشراء عبيد، حتى لو كانوا أقاربهم. وتمنح المادة 13 القنصل السويدي صلاحية التصرف في تركات المتوفين السويديين في حال غياب ورثة مباشرين. أما المادة 14 فتحظر فرض شراء البضائع أو دفع ديون دون وثيقة رسمية (Kreüger,1856,p.231). وتنص المادة 15 على اختصاص القنصل السويدي بالفصل في النزاعات بين رعاياه، في حين تُحال النزاعات مع الجزائريين إلى الداي أو ديوانه. وتقرّ المادة 16 بمبدأ المساواة في المعاقبة بين الجانبين دون تحميل القنصل أو بقية الرعايا أي مسؤولية في حال فرار الجاني. وتكفل المادة 17 حرية القنصل في التنقل وممارسة الشعائر الدينية مع رعاياه، بما فيهم العبيد (Kreüger,1856,p.232). وتنص المادة 18 على حرية مغادرة السويديين الجزائر مع ممتلكاتهم حتى في زمن الحرب، وتمنع المادة 19 التعرّض للركاب السويديين أو الجزائريين حتى لو كانوا على متن سفن معادية. وتحدد المادة 20 تبادل التحية الرسمية بـ 21 طلقة مدفع بين السفن السويدية وقلعة الجزائر (Kasbah). أما المادة 21 فتعفي القنصل من دفع الضرائب على ممتلكاته الخاصة، وتؤكد

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

المادة 22 التزام الطرفين بحلّ أي خرق محتمل للمعاهدة بوسائل سلمية، ومعاقبة من يخلّ بها بوصفه مهددًا للسلم القائم (Kreüger,1856,p.233–234).

لقد مثّلت معاهدةُ السلام والتجارة الموقَّعة سنة 1729م بين مملكة السويد وإيالة الجزائر تتويجًا لمسارٍ طويل من المبادرات التي بدأت بمحاولاتٍ خجولة في القرن السابع عشر، وتطورت في ظلّ التحوّلات الكبرى التي شهدها البحر الأبيض المتوسط خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر. وبالنسبة للسويد، كانت هذه المعاهدة نقطة تحوّل استراتيجية؛ إذ جنّبتها التكاليف الباهظة لحماية الملاحة بأساطيل مسلّحة، وفتحت أمامها آفاقًا جديدة للتجارة الآمنة في المياه الجنوبية، بفضل انتهاجها سياسة دبلوماسية مرنة، واعترافها الضمني باستقلال القرار السياسي والعسكري الجزائري، خاصة بعد أن فقدت دعم القوافل الهولندية عقب المعاهدة الهولندية–الجزائرية سنة 1726م. وعلى خلاف القوى البحرية الكبرى كفرنسا وبريطانيا، التي اعتمدت في الغالب أسلوب الضغط العسكري والقصف، اختارت السويد طريق التفاهم السلمي مع الجزائر، رغم كونها رسميًا تحت السيادة العثمانية.

أما من الجانب الجزائري، فقد حقّقت هذه المعاهدة مكاسب مالية وسياسية مهمة؛ فمن جهة، ضمنت تدفّق جزية منتظمة أو هدايا سنوية من السويد، ومن جهة أخرى، أضافت قوة أوروبية جديدة إلى قائمة الدول التي تعترف بشرعية الدولة الجزائرية وتسعى إلى كسب رضاها لحماية مصالحها.

وفي سياق عقد هذه المعاهدة، برزت داخل الجزائر مواقف متباينة؛ إذ انقسمت النخب بين مؤيّدين للسلم، في مقدّمتهم الداي وكبار المسؤولين وطائفة الريّاس والخواص الذين يستفيدون من النشاط البحري والتجاري، ومعارضين تضرّرت مصالحهم من إنهاء حالة العداء مع السويد. أما خارجيًا، فلم تُبدِ القوى الأوروبية معارضة تُذكر، نظرًا لضعف النفوذ الاقتصادي للسويد في البحر المتوسط آنذاك. وقد اكتفى القنصل الهولندي بإبلاغ حكومته بالتحركات الدبلوماسية السويدية دون أن يسعى إلى تعطيلها، في حين قدّم القنصل الفرنسي دعمًا مباشرًا للأميرال يوهان فون أوتفال (Johan von Utfall) في إدارة المفاوضات، انطلاقًا من التحالف التقليدي الذي جمع فرنسا والسويد خلال القرن الثامن عشر(سالمي، 2015، صص. 82–84).

من هنا، يمكن اعتبار هذا الاتفاق تتويجًا لمسار طويل من المفاوضات والمواجهات البحرية، ومرآةً لتبدّل موازين القوى في البحر المتوسط بين أوروبا ودول شمال إفريقيا.

خاتمة

تُفضي المعطيات والوقائع المعروضة في هذا المقال إلى عدد من النتائج الأساسية، يمكن عرضها كما يلي:

تكشف الدراسة التاريخية لتطور الدولة السويدية بين 1661 و1729م عن مسار تحوّل معقّد من دولة ملكية مطلقة إلى كيان برلماني أكثر انفتاحًا، رافقته توسعات بحرية وصراعات أوروبية انتهت بتراجع نفوذها بعد 1721م. وخلال هذه المراحل، ومع انخراط السويد في التجارة البحرية الطويلة، تقاطعت مصالحها مع

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الجزائر ودول الساحل البربري، ما دفعها إلى تبني سياسات جديدة في البحر المتوسط، شملت السعي لعقد معاهدات وتأمين الحماية لقوافلها وفداء رعاياها الأسرى.

إن النشاط البحري السويدي في جنوب أوروبا والبحر الأبيض المتوسط تطوّر من مجرد تجارة ملح محدودة إلى استراتيجية بحرية واقتصادية متكاملة خلال القرن الثامن عشر. وقد دفعت الحاجة إلى تأمين الإمدادات الأساسية، كالملح، الدولة السويدية إلى توسيع شبكتها القنصلية وتعزيز وجودها التجاري في موانئ المنطقة. كما تقاطعت هذه المصالح التجارية مع ضرورات الحماية البحرية، ما أسّس لاحقًا لانخراط السويد في ترتيبات دبلوماسية وأمنية شملت دول شمال إفريقيا، ومنها الجزائر، ضمن مشروع أوسع لضمان أمن الملاحة والتجارة الخارجية.

إن المواجهات البحرية بين السويد والجزائر كانت نتاجًا لتوسع الملاحة السويدية في البحر المتوسط منذ منتصف القرن السابع عشر، في ظل بيئة بحرية مضطربة تتداخل فيها القرصنة والحروب التجارية. وقد مثّلت الجزائر أحد أبرز التهديدات، إذ تعرضت السفن السويدية، حتى تلك التي ترفع أعلامًا أجنبية، لهجمات متكررة، ما أدى إلى أسر عدد كبير من البحارة. كما أن الحوادث المتكررة والاشتباكات في القرن الثامن عشر، رغم وجود اتفاقيات، تُظهر هشاشة السلام البحري، وتُفسّر سعي السويد لاحقًا إلى تنظيم قوافل الحماية البحرية وتعزيز تمثيلها الدبلوماسي تجاه الجزائر ودول شمال إفريقيا.

أدّت الهجمات الجزائرية على السفن السويدية في البحر المتوسط، خاصة منذ منتصف القرن السابع عشر، إلى دفع السويد نحو تطوير سياسات بحرية ودبلوماسية لحماية أسطولها التجاري. فبادرت إلى تنظيم قوافل مرافقة، وتعزيز وجودها القنصلي في موانئ جنوب أوروبا وشمال إفريقيا، والتفاوض على اتفاقيات بحرية، ما عكس تحوّلًا استراتيجيًا في تعاملها مع تهديدات البحر الأبيض المتوسط.

أظهرت السويد التزامًا متزايدًا تجاه رعاياها الأسرى في الجزائر، سواء كانوا على متن سفنها أو سفن أجنبية، من خلال تأسيس مؤسسات دائمة للفداء، وتنظيم حملات تبرع، وتوسيع مظلة الحماية القانونية. ورغم الخلافات الدبلوماسية مع دول كهامبورغ وهولندا حول المسؤولية عن البحارة العاملين لديها، طوّرت السويد مبدأ "الفدية المتبادلة" وفرضت لاحقًا قواعد تُحمّل الشركات الأجنبية مسؤولية رعاياها السويديين، ما يعكس سعيها لترسيخ حماية فعّالة وشاملة لمواطنيها في البحر المتوسط.

شكّلت معاهدة السلام الموقّعة سنة 1729م بين السويد والجزائر تتويجًا لمسار تفاوضي طويل قادته السويد بهدف تأمين ملاحتها في البحر المتوسط، بينما قبلت الجزائر بدورها بإبرام الاتفاق انطلاقًا من مصالحها التجارية والسياسية، كما جرى مع قوى أوروبية أخرى. جاءت المعاهدة نتيجة تلاقي مصالح الطرفين: السويد سعت لحماية تجارتها دون اللجوء إلى الحرب، والجزائر استفادت من الرسوم الجمركية والاعتراف الرسمي بسيادتها، ما رسّخ علاقة تعاقدية سلمية ضمنت حرية الملاحة والتمثيل القنصلي وفتحت أفقًا للتعاون الثنائي في إطار القانون والتفاهم الدبلوماسي.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وانطلاقًا من هذه الخلاصات، يمكن اقتراح التوصية التالية: تستدعي العلاقات الجزائرية–السويدية في الفترة ما بين 1729 و1830 مزيدًا من البحث الأكاديمي المتعمق، خاصة فيما يتعلق بمدى التزام الطرفين ببنود المعاهدة، وتطور التبادل التجاري، ودور القناصل في تسيير الشؤون الثنائية، وذلك لفهم طبيعة هذه العلاقة خلال قرن كامل من السلم النسبي.

البيبليوغرافيا:

1- باللغة العربية

سالمي، عبد الهادي، رجائي (2014)، **العلاقات الجزائرية الإسكندنافية في الفترة العثمانية (1729–1792م)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر 2، أبو القاسم سعد الله.

سالمي، عبد الهادي رجائي، &عطوي، عماد (2018)، **جواز السفر البحري الجزائري: سبيل الدول الشمالية للولوج الآمن إلى البحر الأبيض المتوسط**. المجلة التاريخية الجزائرية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، *2*(3)، 152–134.

قاسم، مولود نايت بلقاسم (2007)، **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830**، ج1، ط2، الجزائر، دار الأمة.

2- باللغات الأجنبية

Bain, R. N. (1905). **Scandinavia: A political history of Denmark, Norway and Sweden, 1513–1900. Cambridge: Cambridge University Press.**

Bohman, N. A. E. (1955). **Svenska män och kvinnor: biografisk uppslagsbok** (Vol. 8). Stockholm: Albert Bonniers Förlag.

Champigny, Chevalier de. (1776). **Histoire abrégée de Suède, depuis les rois de la Maison de Vasa jusqu'au 1er de l'année MDCCLXXVI**. Amsterdam: Aux dépens de l'auteur.

Cronholm, N. N. (1902). **A history of Sweden from the earliest times to the present day** (Vol. II). Chicago; New York; London: Published for the author.

De Vries, J. (1977). **Altnordisches etymologisches Wörterbuch**. Leiden: Brill.

Hellquist, E. (1922**). Svensk etymologisk ordbok.** Lund: C. W. K. Gleerups Förlag.

Fkair, Abdelkader. (2024**). Peaceful Situations Between the Regency of Algiers and Portugal: Ransomed Portuguese Captives and Concluding Treaties (1618–1813).** *Algerian Journal of Mediterranean Research and Historical Studies, 10*(1), 8–42.

Freds och handels tractat, emellan kongl. maj:t och cronan Swerige, och republiqven Alger, afhandlad och sluten i Alger then 5/16 aprilis åhr 1729. (1738). *Stockholm: Sal. J. H. Werners enkia.*

Frost, R. I. (2000). **The Northern Wars: War, state and society in Northeastern Europe, 1558–1721.** London: Longman.

Fryksén, G. (2023). Les réseaux de la diplomatie et du commerce: George Logie... **In De l'utilité commerciale des consuls**. OpenEdition Books.

Grimberg, C. (1935). ***A history of Sweden*** (pp. 75–90). Rock Island, IL: Augustana Book Concern.

Kämpe, F. (2022). **Konvojsystemet, den seglande flottan och Kungl**. Konvojkommissariatet. *Forum Navale, 79*, 112–158.

Kaukonen, E. (2021). **För fredens bevarande. Svenska konvojväsendet och handeln i Medelhavet under 1700-talet.** Helsingfors: Svenska litteratursällskapet i Finland.

Kent, N. (2008). **A concise history of Sweden**. Cambridge: Cambridge University Press.

Kirby, D. (1990**). Northern Europe in the early modern period: The Baltic world 1492–1772.** London: Longman.

Kreüger, J. H. (1856). **Sveriges förhållanden till Barbaresk Staterna i Afrika** (Vol. 1). Stockholm: P. A. Norstedt & Söners förlag.

Line, P. (2007). **Kingship and state formation in Sweden 1130–1290.** Leiden; Boston: Brill.

Lockhart, P. D. (2004). **Sweden in the seventeenth century**. New York: Palgrave Macmillan.

Lönnroth, E. (1992). **The history of the Nordic peoples** (pp. 132–140). Minneapolis: University of Minnesota Press.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

Marzagalli, S. (2015, July 26–31). **Opening markets: Swedish consuls in Southern Europe, c. 1700–1800.** Paper presented at the ISECS SIEDS Conference, Erasmus University Rotterdam. Retrieved from https://www.academia.edu/10268583

Mazade, Charles de (1866). **Une annexion d'autrefois: Philippe II et le roi Dom Antonio de Portugal**. Revue des Deux Mondes, *61*(1), pp.74–85

Müller, L. (2010). **Swedish shipping in Southern Europe and peace treaties with North African states: An economic security perspective.** *Historical Social Research, 35*(4), 190–205. https://doi.org/10.12759/hsr.35.2010.4.190-205

Müller, L. (2019). **Swedish trade and shipping in the Mediterranean in the 18th century.** In *Reti* marittime come fattori dell'integrazione europea: selezione di ricerche (pp. 453–469). Florence: Presses Universitaires de Florence.

Müller, L. (2018). **Swedish-Portuguese trade and Swedish consular service, 1700–1800**. *Unpublished paper*. ResearchGate. https://www.researchgate.net/publication/327177341

Müller, L. (2004***). Consuls, corsairs, and commerce: The Swedish consular service and long-distance shipping, 1720–1815.***

Östlund, J. (2010). **Swedes in Barbary captivity: The political culture of human security, circa 1660–1760**. Historical Social Research, 35*(*4), 148–163. Retrieved from https://www.jstor.org/stable/20762306

Östlund, J. (2014***). Saltets pris: Svenska slavar i Nordafrika och handeln i Medelhavet 1650–1770.*** Lund: Nordic Academic Press.

Östlund, J. (2016, December). **Saltets pris: Prisad bok om slavhandeln med svenska sjömän. Sjöbefälen: Tidskriften för sjöbefäl utgiven av Sjöbefälsföreningen, 5**(8), 26–27.

Östlund, J. (2021). **Swedish reciprocal ransoms and multinational solutions to insecurity in the Mediterranean, c. 1720–1740**. Journal of the British Academy, 9*(*s4), 151–167.

Östlund, J., & Buchan, B. (forthcoming). Sweden, Barbary corsairs, and the hostis humani generis*:* Justifying piracy in European political thought. Global Intellectual History.

Pålsson, N. (2017). **Diplomati underifrån: En studie av maktrelationer mellan Sverige och Alger 1729–1830 utifrån handelsmännens** roll och funktion i Medelhavets politiska och handelsinriktade diplomati. (Master's thesis). Linneuniversitetet, Kalmar-Växjö.

Pereira, E. (2021). **An instrumental connection: Economic diplomacy,** international arms trade and overseas aspirations between Portugal and Sweden, 1640–80. Legatio: The Journal for Renaissance and Early Modern Diplomatic Studies, 5, 105–132.

Pourchasse, P. (2006). **Le commerce du Nord: Les échanges commerciaux entre la France et l'Europe septentrionale au XVIIIe siècle**. Rennes: Presses universitaires de Rennes.

Real Academia Española. (2025, May 31). Suecia. Retrieved from www.rae.es

Riksarkivet. (1727–1731). **Diplomatica Turcica, Bihang Algerica Schoutbynachten Jean von Utfall Beskickningshandlingar** (1:1, SE/RA/2119/2119.2/1/1 - R0002318).

Roberts, M. (1986). ***The age of liberty: Sweden 1719–1772.*** Cambridge: Cambridge University Press.

Tacitus. (1916). The Germania (D. K. Stuaet, Ed.). New York: The Macmillan Company.

Trésor de la langue française informatisé. (2025, May 31). Suède. Retrieved from www.cnrtl.fr

Watson, P. B. (1889***). The Swedish revolution under Gustavus Vasa***. Boston: Little, Brown and Company.

Похлёбкин, В. В. (1995). Русско-шведский Ореховский мирный договор 1323 г. **In Внешняя политика Руси, России и СССР за 1000 лет в именах, датах, фактах.** Moscow. Retrieved from http://www.kirjazh.spb.ru/biblio/pohleb/pohleb3.htm

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)